واقع التمويل بمدارس التربية الخاصة وطرق تنميته من وجهة نظر العاملين بها (دراسة ميدانية)

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية
(تخصص سياسات التعليم وإدارته)

إعداد
الباحث/ عـلاء أحـمد محـمود محـمد
معلـم خـبير بالتربـية الخاصـة

د/ محمود عبدالتواب فضل
أستاذ الإدارة التعليمية والتخطيط والدراسات المقارنة المساعد
كلية التربية – جامعة الأزهر

د/ هدى معوض عبد الفتاح
مدرس التربية المقارنة
كلية التربية جامعة الفيوم

المستخلص : سعى ,البحث الحالى إلى التعرف على واقع التمويل بمدارس التربية الخاصة وطرق تنميته من وجهة نظر العاملين بها, وذلك من خلال التعرف على الأسس النظرية لتنمية تمويل التربية الخاصة وواقع منظومة التربية الخاصة فى مصر, ووضع تصور مقترح لتمويل التربية الخاصة وتنميتها واعتمد البحث على المنهج الوصفى وتم تطبيق استبانة على عينة بلغ قوامها (٣١٢) من العاملين بالتربية الخاصة, وتوصل البحث إلى أن واقع التمويل بالتربية الخاصة فى مصر جاء بدرجة متوسطة.

الكلمات المفتاحية : واقع التمويل , التربية الخاصة , تمويلها وطرق تنميتها .

Abstract: The current research aimed at identifying the reality of funding the specail education schools and how to develop it from the perspective of its staff, by identifying the theoretical foundations for the development of financing special education and the reality of the special education system in Egypt, and putting a suggested proposal for financing and developing special education. The research relied on the descriptive approach and a questionnaire was applied to a sample of (312) employees in special education, and the research concluded that the reality of funding in special education in Egypt was of a moderate degree.

Key words: The reality of funding, special education, financing and developingit

المقدمة:

تشهد التربية الخاصة في مصر, إهتمامًا كبيرًا من قبل الدولة في الآونة الأخيرة إيمانًا منها بضرورة الإهتمام بهذه الفئة من فئات المجتمع; لتكون عونًا في مسيرة التقدم بدلا من أن تكون عائلا لها, فلا يقتصر دور التربية الخاصة على تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة فقط , بل تسعى الى تدريبهم على مهارات مناسبة حسب إمكاناتهم ,وقدراتهم وفق خطط وبرامج خاصة; للوصول بهم إلى أفضل مستوى وإعدادهم للحياة العامة والاندماج فى المجتمع, وعلى الرغم من ذلك كله ونظرًا لظروف البلاد اقتصاديًا كونها من الدول النامية إقتصاديًا فما زالت التربية الخاصة في مصر تحتاج إلى الكثير والكثير من التمويل للقيام بمهامها على أكمل وجه.لذا كان من الضروري أن توجد دراسة تقترح تصورات تساعد على تنمية تمويل التربية الخاصة في مصر, حيث تصبح التربية الخاصة قادرة على طرق أبواب المستقبل, ويعد التطوير والتحديث من سمات التعليم والمؤسسات التعليمية التي ترعاها الدولة; لسد الفجوة في تعليم هذه الفئات والإستفادة من إمكاناتهم وجعلهم أفراد منتجين في المجتمع (سمير بركات٢٠٠١ص٢٧) .

مشكلة البحث:

الإهتمام بمجال التربية الخاصة بما يتسق ومضامين المواثيق الوطنية والدولية الداعية لترسيخ حقوق الإنسان دون التفرقة بين الأسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة وحرص الدولة على التوسع في إنشاء مدارس وفصول التربية الخاصة بأنواعها المختلفة في جميع المحافظات والتي بلغ عددها ١٠٧٨ مدرسة و٣٧٥ مديراً و٩٩٣٤معلمًا و٢١٩٥ إدارياً(الكتاب الإحصائي لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٩/٢٠٢٠ م) إلا إنه لم يتم إستيعاب جميع ذوي الإحتياجات الخاصة بعد لقلة التمويل وبناءاً على ذلك **تتحدد مشكلة الدراسة فيما يلي :**

يوجد قصور في تمويل مدارس التربية الخاصة بمصر يعوق استيعاب معظم المستحقين **ولبحث عن حل لهذه المشكلة تطرح الدراسة الحالية التساؤلات التالية :**

١- ما الأسس النظرية لتمويل التربية الخاصة وتنميته.

٢- ما واقع مدارس التربية الخاصة بمصر.

٣- ما التصور المقترح لتمويل مدارس التربية الخاصة في مصر وتنميته.

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى :

١- التعرف على الأسس النظرية لتمويل مدارس التربية الخاصة وتنميته.

٢- التعرف على واقع مدارس التربية الخاصة في مصر.

٣- الوصول إلى تصور المقترح لتمويل مدارس التربية الخاصة في مصر وتنميته.

أهمية البحث:

تتحد أهمية الدراسة وفقًا لأهمية المشكلة التي تعالجها ، والقدر الذي يشغله موضوعها من إهتمامات الرأي العام في المجتمع ، فضلا عما يمكن أن تسهم به نتائج الدراسة في حل بعض المشكلات المتعلقة بالموضوع ، ولما كان موضوع الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة الذي يعد من الموضوعات الحية في ساحة الإهتمامات المجتمعية , كنتيجة للأضواء التي سلطتها أجهزة الإعلام المختلفة على هذا الموضوع ، بعد ما أتضح أن هؤلاء المعوقين يمثلون نسبة ليست بالقليلة من جملة السكان ، علاوة على ما جد من مشكلات نتيجة قلة رعايتهم والاهتمام بهم ، وعدم دمجهم في المجتمع و من هنا

تكمن أهمية البحث في :

١- تسليط الضوء على أهمية التمويل وطرق تنميته.

٢- الزيادة الهائلة في عدد الطلاب عامًا, بعد عام وظروف مصر الإقتصادية كونها دولة نامية قد لا تسمح بإنفاق المزيد على التربية الخاصة بهدف تحسينها وزيادة مواردها, وكفاءتها ,وعلاج مصادر الهدر وهذا يزيد من أهمية البحث الحالي .

٣- قد تساعد هذه الدراسة في رفع مستوى تمويل التربية الخاصة وتوفير الطرق لتنميتها.

منهج البحث:إعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي; لملاءمته لهذا البحث حيث لا يقتصر هذا المنهج على وصف الظاهرة وجمع البيانات فقط , بل يمكن من خلاله استخلاص الدلالات المختلفة التي تنطوي عليها البيانات التي يتم الحصول عليها.

أداة البحث: إعتمد , البحث في إطاره الميداني على استبانة تم تصميمها لجمع البيانات حيث وجهت الإستبانة لمديري المدارس , والمعلمين , والإداريين في محافظات التي تم تطبيق الدراسة الميدانية فيها.

حدود البحث: إقتصر البحث الحالي في إطاره النظري على ماهية الأسس النظرية لتمويل التربية الخاصة , وتنميتها, والتصور المقترح لتمويل التربية الخاصة في مصر وتنميتها واقتصرت الدراسة الميدانية على التعرف على واقع منظومة مدارس التربية الخاصة من وجهة نظر عينة من المديرين , والإداريين, والمعلمين بمحافظات (القاهرة ,والفيوم ,والأسكندرية).

مصطلحات البحث:

التربية الخاصة:

" إنها تقديم وتنسيق ومتابعة مجموعة من الممارسات ,والخبرات ذات الصلة بالنواحي العلمية , والتعليمية , والخدمات المسانده لتلاميذ ذوي الإحتياجات الخاصة , مما يعانون من صعوبات تعليمية, وسلوكية ,وإنفعالية وجسمية ,وصحية , وحسية ويجب أن تكون تلك الخدمات ملائمة بحيث تلبي الإحتياجات الخاصة وتساعد على تنميتهم في الجوانب التربوية, والإجتماعية والسلوكية , والجسمية كما أنها تعزز حصولهم على فرص متكافئة في التعليم والإندماج في النواحي الإجتماعية , والتعليمية كافة. (وزارة التربية والتعليم ٢٠١٢) .

التنمية :

- **لغة** : تدل على الزيادة ,والنماء ,والكثرة ,والوفرة ,والمضاعفة, والإكثار.
- **اصطلاحًا** : هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمه عبر فترة من الزمن.
- يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية حيث أطلق على عملية تأسيس نظم إقتصادية, وسياسية متماسكة.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التى رجع اليها الباحث المتعلقة بموضوع **البحث:**

١- **دراسة طارق مصطفى محمد(٢٠١٥) : هدفت الدراسة إلى** الوقوف على أهم التحديات التى تواجه تمويل التعليم ما قبل الجامعى ,فى مصر **وتوصلت إلي أهم النتائج لمشكلات تمويل التعليم** مثل عدم كفاءة الإنفاق , و مشاكل الميزانية المخصصة من الدولة , وعدم كفاية الإنفاق العام (التحيز) , وعدم تحقيق الإستفادة القصوي من المعونات , والمنح الدولية ,والقصور في المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم

٢-**دراسة أميرة محمد علي (٢٠١١):استهدفت الدراسة** تناول قضية **تمويل التعليم** في المرحلة ما قبل الجامعية واستخدام نموذج مشاركة القطاع العام والخاص في تقديم الخدمات التعليمية في هذه المرحلة ومن هنا يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة, من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي وهو كيف يمكن تطبيق مشاركة القطاع العام والخاص في تقديم الخدمات التعليمية في المرحلة ما قبل الجامعية للحد من أوجه عدم الكفاءة في الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي ورفع جودة الخدمات التعليمية المقدمة ؟ كما قامت الدراسة بعرض التجارب الدولية في استخدام المشاركة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات التعليمية . **بالإضافة إلى** هذا استطاعت الدراسة تحديد أوجه الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي ومدى كفاءة سياسة الإنفاق العام على التعليم من حيث معايير الكفاية والعدالة والكفاءة وأخيراً اقتراح عدد من نماذج المشاركة التي يمكن تطبيقها في الحالة المصرية وأهم المتطلبات التشريعية والإدارية والتشغيلية اللازمة لنجاح هذه النماذج . **وقد اعتمدت منهجية الدراسة** بصفة رئيسية على مراجعة الأدبيات الخاصة بمفهوم السلع العامة وتلك الخاصة بتقديم الخدمات التعليمية وأيضاً لأدبيات المشاركة بين القطاع العام والخاص كما اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النقدي في عرض نماذج المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية في المرحلة ما قبل الجامعية على مستوى التجارب الدولية بالإضافة إلى هذا اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في دراسة الإنفاق العام على التعليم ما قبل الجامعي وكذلك مدى جودة سياسة الإنفاق العام على التعليم.

٣-**دراسة (رضوان عمر نصير ٢٠٠٧م) : هدفت الدراسة** لتقديم تصور مقترح إدارة مدارس التربية الخاصة بجمهورية مصر العربية في ضوء مدخل الإدارة الذاتية وانتهجت الدراسة مدخل النظم ، **وتوصلت لنتائج منها** : عدم وجود توصيف للوظائف الإدارية بها ، وندرة مشاركة الجمعيات والهيئات الخيرية في **تمويل خدمات التربية الخاصة** وخلصت الدراسة لمقترحات ؛ أهمها: ضرورة نقل السلطات التشريعية من الإدارة التعليمية المحلية للمدرسة كمستوى تنفيذي من أجل تجويد الأداء الإداري.

٤-دراسة خلف محمد البحيرى(٢٠٠٢):هدفت الدراسة إلى :

- التعرف على سبل تنمية **تمويل التربية الخاصة** من خلال الإطلاع على الأدبيات العربية, والأجنبية.
- وضع تصور مقترح لتنمية تمويل التربية الخاصة في مصر.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ,في استقراء بعض الأدبيات التربوية في تشخيص أزمة تمويل التربية الخاصة في مصر .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، أهمها :

- العمل على ايجاد طرق غير تقليدية للحصول على التمويل.
- التواصل مع المانحين ، وتقديم الثناء لهم على ما يقدمونه من منح, و هبات وتبرعات للتربية الخاصة.

٥-دراسة (Bendova, Petra & Fialova, Anna, 2015) : هدفت الدراسة لتقييم الإتجاهات الحالية والممارسات الفعلية في إدارة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وآليات دمجهم في الحياة التعليمية مع أقرانهم الأسوياء في المدارس الإبتدائية بجمهورية التشيك ، وتم استخدام أسلوب الملاحظة المباشرة والأسلوب الكمي والتحليل النوعي كأساليب منهجية في هذا البحث بجانب تطبيق إستبانة على (٥٠٠) من مدراء ومعملي المدارس الإبتدائية **وتوصل البحث لنتائج؛** أهمها : **ضعف التمويل الحكومي الداعم لتجويد خدمات التربية الخاصة،** وندرة وجود معلمين في المدارس الإبتدائية من ذوي التخصص ذي العلاقة بخصوصية التربية الخاصة **وخلص البحث لمقترحات أهمها** ضرورة إعداد استراتيجية لتطوير إدارة خدمات التربية الخاصة وتطوير مهارات منسوبي قطاع التربية الخاصة في جمهورية التشيك .

٦-دراسة (Ngang, Tangkeow, 2012) :استخدم هذا البحث الطريقة الكمية Quantitative Method بإستخدام الاستبيان لمعلمي التربية الخاصة في ماليزيا والصين وأجريت الدراسة في ماليزيا في أربع ولايات ماليزيا، وهي عينة من ٣٦٩ معلمًا للتربية الخاصة وتشمل المناطق الأربعة في شبه جزيرة ماليزيا ، وهي كيدا (٢٧ مدرسة) التي تمثل المنطقة الشمالية ، كوالالمبور (٢٥ مدرسة) تمثل المنطقة الغربية ، كيلانتان (٢٣ مدرسة) تمثل المنطقة الشرقية وملقا (٤٨ مدرسة) تمثل

المنطقة الجنوبية وتم التطبيق عينة من ٣٨٠ معلمًا للتربية الخاصة بالصين **وتوصل البحث لنتائج؛** أهمها: **نقص الدعم الحكومي للأشخاص ذوي الاعاقة** في ماليزيا والصين، **وخلص البحث لمقترحات** منها تطوير الأساليب التدريبية للمدراء والمعلمين وتعزيز المشاركات الحكومية ومنظمات المجتمع بمؤسسات التربية الخاصة.

٧-**دراسة (Philips, Ron, 2010)** لتحليل التشريعات الحاكمةلإ دارةمؤسسات التربية الخاصة فى كندا: انتهجت الورقة المنهج الوصفي ، **وتوصلت الدراسة لنتائج متعددة** ، أهمها : التطوير الذي حدث بالوثائق والتشريعات الوطنية للتربية الخاصة ، إلا أن **زيادة التمويل** ليست كافية لتحقيق المنشود من الأهداف المرجوه من قطاع التربية الخاصة بكندا واقترحت الورقة عدداً من **المقترحات**؛ منها: تطوير النظام الشامل لبرامج وخدمات التربية الخاصة وضرورة التعاون مع أساتذة الجامعات لتطوير برامج التنمية المهنية لكافة منسوبي التربية الخاصة

خطوات السير في البحث :

تدرجت معالجة موضوع هذا البحث وفقًا لما يلي

(أ) **الجانب النظري .**

١- **المحور الأول** : (الأسس النظرية لتمويل التربية الخاصة من حيث (المفهوم – الأهمية – المصادر).

٢- **المحور الثاني**:واقع منظومة مدارس التربية الخاصة بمصر .

(ب)**الجانب الميدانى .** (ج) **نتائج ومقترحات البحث.**

اولاً : الجانب النظري .

المحور الأول :الأسس النظرية لتمويل التربية الخاصة من حيث (المفهوم – الأهمية – المصادر).

- **المفاهيم الأساسية لتمويل التعليم بشكل عام والتربية الخاصة بشكل خاص:**

يرتبط التمويل بتحديد جميع مصادر التمويل المتاحة في الدولة, سواء كانت حكومية أو غير حكومية ,وتنميتها, واستخدامها بشكل فعال على الوجه الأمثل ، لتمكين المؤسسة التعليمية من القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها بشكل أفضل ,وبأقل تكلفة مع الأخذ في الإعتبارالأ لتزام بالمعايير المتعارف عليها دوليا والأولويات , والجودة النوعية وفي تقرير لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بينت أنه بالرغم من أن الميزانيات الضخمة للتعليم ليست بضمان لمخرجات أفضل، لكن هناك حد أدني من الإنفاق الضروري لضمان

جودة التعليم، ويشير تقرير حديث نشرته منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية عام ٢٠١٢ إلا أن "حجم الموارد المالية المتاحة، وكيفية إنفاقها يؤثران بقوة على تعلم التلاميذ. وأن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية مرهون بإتصاف استراتيجيات تمويل التعليم بسمتين أساسيتين وهما: **ضمان حصول التلاميذ على مستوى مرتفع من الجودة، واستخدام آليات لتمويل التعليم تقوم على التمييز الإيجابي لصالح التلاميذ المحرومين.**

أشارت إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامةوالإحصاء أن ذوى الاحتياجات الخاصة "المعاقين" يشكلون نحو١٠.٦٧% من اجمالى عدد السكان(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقديرات ديسمبر٢٠١٩، متاح على https://www.capmas.gov.eg)

تتأثر المخرجات التعليمية مهما كانت جودة باقي العناصر. وبينت العديد من الدراسات وجود صلة بين الإنفاق على التعليم والنتائج الأكاديمية للطلاب , ومما لا شك فيه فإن نجاح أي نظام تعليمى يعتمد على مقومات أساسية تتضمن: التخطيط السليم، الإدارة الفعالة، والتمويل الكافي(OCED,2017).

وقد توصلت دراسة Koulouris (٢٠١٤) والتي استهدفت دراسة تأثير إجراءات التقشف على المجتمع الأكاديمي في اليونان، إن إجراءات التقشف قد أثرت بشدة على أداء الطلاب وجودة التعليم(Koulouris, et al.2014). وتوصلت دراسة Coleman (٢٠١٥) والتي استهدفت التعرف على الآثار المترتبة على خفض ميزانية التعليم في عام (٢٠١٤) في الولايات المتحدة إلى أثار سلبية على التعليم وبخاصة على برامج ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى انخفاض نوعية التعليم وزيادة التطاليف على أولياء الأمور بشكل يفوق قدراتهم أحياناً(Coleman, et al. 2015).

لذا تتعدد مفاهيم التمويل على النحو التالي:

١- تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين يحقق نتيجة مرغوبا فيها قد تكون اقتصادية إجتماعية، ثقافية، وقد تكون جامعة لهذه الأغراض كما هو الحال بالنسبة لنفقات التعليم (مهنى محمد غنايم ٢٠١١ ص١).

٢- تعرف على أن الموارد المالية المخصصة للتعليم من الموازنة العامة للدولة أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات, أو التبرعات ,أو الرسوم الطلابية, أو المعونات

المحلية والخارجية وإدارتها بفعالية بغرض تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي خلال فترة زمنية محدده (رفعت عزوز , طارق عبد الرؤوف عامر (٢٠٠٩ ص١١٨).

- **أهمية التمويل بمدارس التربية الخاصة:**

تعتبر قضية التمويل بالتعليم وتوفيره من أهم القضايا التي تشغل فكر التربويين والإقتصاديين في الدول النامية ,والمتقدمة على السواء وقد زاد الجدل بشأنها خلال النصف الأخير من القرن العشرين , ويرتبط توفر الموارد المالية بشكل أساسي بالأساليب التخطيطية الكفيلة بتوجيه الموارد المالية وفق نظام علمي يبين جوانب الانفاق والكلفة التخطيطية بهدف الاستثمار الأمثل لهذه الموارد, وتحقيق أفضل عائد ممكن منها ، وتتمثل أهمية هذه الموارد فيما يمكن أن يسهم به التعليم في إكساب الأدوار الاجتماعية التي لها أثر كبير على الفرد والمجتمع معًا (محمد على عزب٢٠٠٩ ص٩٠٨).ولقد تطورت خدمات التربية الخاصة بخطوات سريعة فى العصور القليلة الماضية فقد كانت تركز على عزل ذو الإحتياجات الخاصة فى مؤسسات تعنى بخدمات الرعاية الأولية والصحية فحسب غير أن، هذة الخدمات بدأت تتجه تدريجياً نحو دمج المعاقين فى مجتماعتيهم المحلية وقد توجهت الجهود المساندة لهذا التوجه بظهور مفهوم الدمج الشامل بتوفير فرص تعليمية متكافئة للتلاميذ ذوى الإحتياجات الخاصة مقارنة بأقرانهم العاديين فالغالبية العظمة منهم يعانون فقط من مشكلات وصعوبات ومن ثم صدر القرار الوزارى رقم (٩٤) بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨ بشأن دمج التلاميذ ذوى الإعاقات الطفيفة بمدارس التعليم العام بدءاً من العام الدراس ٢٠٠٩/٢٠١٠ طبقاً للخطة الإستراتيجية بشأن تطوير التعليم ما قبل الجامعى, ثم صدر القرار الوزارى (٢٦٤) بتاريخ ٢٠١١/٧/١١ بشأن قبول التلاميذ ذوى الإعاقة البسيطة بالمدارس التى يتم تهيئتها للدمج بالتعليم العام.

- **مصادر تمويل التربية الخاصة:**

التمويل بصفة عامة هو تجسيد لما تقرره الموازنة العامة للدولة والتي هي عند تعريفها تعني"القائمة التقديرية للمصروفات, والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبًا ما تكون سنة" (وزارة التربية والتعليم ٢٠١٦ ص٢٥) . ويمثل التمويل عصب الحياة بالنسبة لجسد التربية الخاصة، إذا جاز التعبير فإن كل مدخل إدارة التربية الخاصة

في معظم دول العالم ترجع وبالدرجة الأولى إلى قلة الإمكانيات, وبالنظر دائمًا إلى أن التقدم الذي يمكن أن يتحقق في مجال رعاية المعوقين يكون من أحد مظاهره تزويد مدارس التربية الخاصة بكل ما يلزمها من الأدوات والتجهيزات والخامات ويلزم ذلك تمويل خاص يخرج عن إطار التقيد الشديد، والبعد عن الروتين التقليدي الذي يلتزم بالشكل على حساب المضمون أحيانًا، ويساهم في ذلك أيضًا تقدم العلوم المادية والطبيعية مما يجعل من الممكن تعويض قصور الطلبة المعوقين إذا ما قدمت لهم الخدمات التربوية, والنفسية المناسبة، حيث إن الإعاقة لا تحول بين الطفل المعوق وتعليمه إذا ما أتيحت له الإمكانيات والطرق التربوية المناسبة, والأجهزة التعويضية التي ينبغي توافرها من خلال بنود التمويل المخصصة لمدارس التربية الخاصة(وزارة التربية والتعليم ٢٠١٦ ص١).

والتمويل يرتبط بعنصرين رئيسيين أولهما: مصادر الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ السياسات المدرسية، **وثانيهما:** ما يتعلق بتوزيعها على أوجه الإنفاق المختلفة، ووضع الميزانية الخاصة بكل سياسة وأنشطتها على حده، وتتولى وزارة التربية والتعليم الإشراف المالي على مدارس التربية الخاصة، الأمر الذي يدعو إلى القول أن تمويل خدمات التربية الخاصة في مصر يميل إلى المركزية، حيث لا تقوم السلطات التعليمية ممثلة في مديريات التربية والتعليم بجمع الضرائب, أو الأموال اللازمة لتقديم خدمات التربية الخاصة وكل ما تقوم به هو توزيع الميزانية المقررة سلفًا من قبل وزارة التربية والتعليم على مختلف الأنشطة التربوية ,والتعليمية، كما لا تلعب الجمعيات الخيرية, أو الهيئات التطوعية أدنى دور في تمويل خدمات التربية الخاصة في مصر. (أمل معوض الهجرسى ٢٠٠٢ ص٢٧٩) وحيث أن تمويل مدارس التربية الخاصة – ويقتصر الحديث هنا على مدارس التربية الخاصة الحكومية – يتم تخصيصه مركزيًا من خلال الموازنة العامة للتعليم، ومن ثم لابد من التطرق للموازنة العامة للتعليم، ومكان المخصصات المالية للتربية الخاصة منها.

وقد عمدت السياسة التعليمية الحالية لإحداث طفرة غير مسبوقة للإعتمادات المالية المخصصة في الميزانية العامة للتعليم مع تعدد مصادر التمويل وإتاحة فرصة المشاركة لقطاع الأعمال, والقطاع الخاص, والجمعيات غير الحكومية.

المحور الثاني:واقع مدارس التربية الخاصة بمصر :

وضعت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠ سنة ٢٠١٨ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إجراءات قبول الطلاب ذوي الإحتياجات الخاصة بمدارس التربية الخاصة والفصول التابعة لها وشروط قبولهم وقواعد الإنتقال من مدرسة تربية خاصة الى اخرى و يمكن تحديد شروط القبول بمدارس التربية الخاصة على النحو التالي :

١- **شروط القبول بمدارس التربية البصرية (مدارس النور):**

شروط القبول بمدارس المكفوفين : ويقبل بالصف الأول لهذه المدارس والفصول الأطفال المكفوفون الذين يبلغ سنهم فى أول أكتوبر ٦ سنوات ولا تتجاوز ثمانى سنوات ويجوز للمديريات التعليمية قبول اطفال مكفوفين بالصف الأول فى حدود سنتين بالزيادة عن الحد الأعلى بشرط وجود أماكن خالية ويزداد الحد الأعلى بعد ذلك سنة لكل صف دراسى تالى وتحدد الجهة الطبية المختصة مواعيد الكشف الطبى لكل مدرسة ويعلن عنها على أن يتم الكشف على جميع المتقدمين قبل بدء الدراسة بوقت كاف والحالات التى **تقبل بهذه المدارس هي:**حالات فقد البصر الكلى للأطفال اللذين تقل حدة إبصارهم عن ٦٠/٦ بالعينين معا, أو بالعين الأ قوى بعد العلاج والتصحيح بالنظارة الطبية تلاميذ مدارس التعليم العام, أومدارس وفصول المحافظة على البصر اللذين يفقدون بصرهم كليا أو يصابون بضعف شديد فى البصر ليفقدهم القدرة على مواصلة الدراسة بهذه المدارس ويحولون إلى مدارس النورللمكفوفين بتقرير.

٢- **شروط القبول بمدارس التربية السمعيه (مدارس الأمل)** تختلف شروط القبول بمدارس التربية السمعية حسب حالة التلميذ كما يلى :

شروط القبول بمدارس الصم :

- ويقبل بالصف الأول بهذه المدارس الأطفال الصم من ٥-٧ سنوات فى أول أكتوبر ومدة الدراسة بها, ثمانى سنوات والتعليم فيها مشترك وهى تسير على النظام الداخلى ويمكن قبول تلاميذ على النظام الخارجى اذا رغب ولى الأمر فى ذلك ويجوز للمديريات, والإدارات التعليمية قبول أطفال جدد بالصف الأول فى حدود سنتين بالزيادة عن السن المقررة إذا وجدت أماكن خالية ويجوز قبول

أطفال محولين من المدارس العادية فى الصفوف المناسبة لاعمارهم ومستواهم التحصيلى بقرار من اللجنة الفنية التى تشكل لهذا الغرض برئاسة مدير المدرسة إذا انطبقت عليهم الشروط الطبية المقررة لمدارس الصم وضعاف السمع وتقبل بهذه **المدارس الحالات الاتية :**

- ✓ حالات الصمم بأنواعه المختلفة وتشمل الأطفال اللذين تتراوح بين ٧٠/١٢٠ ديسيبل فى أقوى الأذنين بعد العلاج .
- ✓ حلات الضعف السمعى الشديد وتشمل الأطفال اللذين تتراوح عتبة سمعهم بين ٥٠/٧٠ ديسيبل فى أقوى الأذنين بعد العلاج ولديهم ذكاء متوسط وليست لديهم حصيلة لغوية مناسبة لمدارس وفصول ضعاف السمع .

- ولا يقبل بمدارس الصم وضعاف السمع الاطفال اللذين لديهم قصور عقلى تقرره العيادات النفسية المختصة ويتم الكشف الطبى, والسمعى والنفسى عليهم .

٣- **شروط القبول بمدارس التربية الفكرية** :يقبل بها الأطفال المتخلفون عقليا اللذين يحولون اليها من المدارس الإبتدائية بالتعليم العام كما يقبل بها الأطفال غير الملتحقين بالمدارس الإبتدائية من سن ٩-١٨ سنة من متى توافرت فيهم شروط القبول المقررة بمدارس وفصول التربية الفكرية ويجب أن تتوافر الشروط الطبية والنفسية ا لآتية للقبول بهذه المدارس :

- أن تتراوح نسبة ذكاء المقبولين بين ٥٠-٧٥.
- ألا تكون لدى المقبولين إعاقات أخرى غير الضعف العقلى تحول دون الإستفادة من البرنامج التعليمى الخاص بهؤلاء الأطفال.
- يوضع جميع التلاميذ المقبولين تحت الملاحظة لمده لاتقل عن أسبوعين للتحقق من شروط الإستقرار النفسى وبعد إعداد تقرير عن حالة كل تلميذ أثناء الملاحظة, يرفق بأوراق التحويل إلى العيادة النفسية .
- - لا يتم القيد النهائى بالمدرسة إلابعد إجرء الإختبـــارات النفســية, والفحـــوص الطبية التى تقوم بها الجهات المختصة بعد إستيفاء الشروط السابقة .

- **التنظيم بمدارس التربية الخاصة فى مصر:**

إهتمت وزارة التربية والتعليم فى الفترة الأخيرة بالتأكيد على التوسع فى اللامركزية من خلال الإعتماد على تفويض السلطة ومشاركة المجتمع المحلى والعمل على توزيع المسؤولية والتدرج بها من المستويات المختلفة سواء على المستوى المركزى ,أو مستوى المحافظات, والإدارات المحلية, أو مستوى المدرسة كذلك التوسع فى التجارب الناجحة فى اللامركزية مثل تجربة الإسكندرية فى المناطق التى يتوفر لها شروط النجاح وقد تم الإتفاق مع محافظة قنا والجهات الممولة على تنفيذ المشروع فى نفس المحافظة على غرار مشروع الاسكندرية (وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٣ ص١٥٢).

إلا أن واقع الإدارة المدرسية فى مدارس التربية الخاصة بمصر يشير إلى أن النمط المركزى فى الإدارة مازال هو النمط السائد فى الإدارة رغم الجهود السابقة ومن الجدير بالذكر أن مهام ومسئوليات ا لهيئة الإدارية بمد ارس التربية الخاصة لاتتمايز –وفقا للقوانين والقرارات –عن مهام ومسئوليات الهيئة الإدارية بمدارس التعليم العام وذلك رغم خصوصية مدارس التربية الخاصة ويتم تنظيم تلك المهام والمسئوليات وفقا لنفس القوانين والقرارات المنظمة للعمل بمدارس التعليم العام .

يحتل الجانب المالى للتعليم (التربية الخاصة) مكانة خاصة نظرا لما ينتج عنه من مشاكل مؤ ثرة على النظام التعليمى ككل سواء كانت مباشرة أوغير مباشرة فالطلب على التعليم يتزايد مع النمو السكانى وإرتفاع الوعى بأهمية التعليم والمحاولات الجادة من جانب الدولة لزيادة نسب الإستيعاب ورفع كفاءة العملية التعليمية عن طريق الإهتمام بتحسين بعض المؤشرات التعليمية , كمتوسط كثافة الفصل وتحسين نسبة المعلمين إلى إعداد التلاميذ وإدخال التكنو لو جيا الحديثة للتعليم .

ب- الدراسة الميدانية:

قام الباحث بالدراسة الميدانية للتعرف على واقع منظومة مدارس التربية الخاصة بمصر ومتطلباتها من وجهة نظر المعلمين والإداريين ومديري المدارس .

(١) مجتمع الدراسة : مجتمع الدراسة الحالية يتمثل فى المديرين والمعلمين والإداريين بمدارس التربية الخاصة بجمهورية مصر العربية، والجدول التالى يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة:

جدول (١) توزيع أفراد مجتمع الدراسة٢٠١٩/٢٠٢٠
(الكتاب الإحصائى لوزارةالتربية والتعليم٢٠١٩/٢٠٢٠)

الفئة	العدد
مدارس التربية الخاصة	١٠٧٨
المديرين	٣٧٥
المعلمين	٩٩٣٤
الإداريين	٢١٩٥

يتضح من الجدول السابق أن إجمالى عدد مدارس التربية الخاصة بجمهورية مصر العربية بلغ (١٠٧٨) مدرسة موزعة على محافظات الجمهورية.

(٢) عينة الدراسة :

تم إختيار العينة بصورة عشوائية مع مراعاة متغيرات وخصائص المجتمع الأصلى، والتى تتمثل فى الآتى:

- الوظيفة : مدير/ معلم / إداري.
- المؤهل الدراسي : تربوي / غير تربوي.
- سنوات الخبرة : أقل من ٥ سنوات / من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات/ ١٠ سنوات فأكثر.
- النوع : ذكر / أنثى.
- المحافظة : الفيوم / القاهرة / الإسكندرية.

وبعد توزيع الإستمارات على العينة وجمعها مرة أخرى، تم عمل حصر شامل لجميع الإستمارات بعد إستبعاد الإستمارات غير المكتملة والتى لم تصل، حيث قام الباحث بتوزيع (٤٠٠) استمارة بـــ (٢٧) مدرسة.

وبعد الحصر تم إجراء الإحصاءات على (٣١٢) استمارة فقط، وتمت جدولة هذه البيانات لتوضيح إجمالى خصائص عينة الدراسة.

(٣) أداة الدراسة :

إعتمدت الدراسة على إستبانة من إعداد الباحث إشتملت على محورين :

- **المحور الأول** : واقع الموارد المالية بمدارس التربية الخاصة، واحتوى هذا المحور على (٢٦) عبارة.
- **المحور الثاني** : متطلبات تنمية التمويل بمدارس التربية الخاصة، واحتوى هذا المحور على (٢١) عبارة.

وعلى هذا فقد اشتملت الإستبانة فى صورتها النهائية على (٤٧) عبارة، وأمام كل عبارة من عبارات الإستبانة ثلاثة إختيارات للإجابة هى (موافق/ إلى حد ما / غير موافق)، بحيث تكون الدرجة المقابلة لكل اختيار هى (٣ – ٢– ١) على الترتيب.

(٤) ثبات الأداة :

قام الباحث بعد تحكيم أداة الدراسة الميدانية بتطبيق تجريبى للإستبانة على عينة عشوائية قوامها (٣٠) من المديرين والمعلمين والإداريين بمدارس التربية الخاصة بمحافظة الفيوم، ثم قام الباحث بإدخال الدرجات الخام لكل مفردة من مفردات الأداة وذلك بإستخدام برنامج التحليل الإحصائى SPSS (22) من خلال إستخدام طريقتى " ألفا كرونباخ " و" جتمان "، وتم حساب الثبات وكان على النحو التالى :

جدول (٢) معامل ثبات الإستبانة باستخدام طريقتى ألفا كرونباخ و جتمان

المحور	ألفا كرونباخ	جتمان
الأول	٠.٧	٠.٨٢
الثانى	٠.٧٣	٠.٨٣
الاستبانة ككل	٠.٨٢	٠.٨٣

وهذه معاملات ثبات مرتفعة تدعو للوثوق فى أداة الدراسة.

(٥) صدق الأداة :

صدق الإستبانة يعنى التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الإستبانة لكل العناصر التى يجب أن تدخل فى التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقد تم حساب صد ق الأداة باستخدام طريقتين هما : الصدق الظاهرى للأداة، وصدق الإتساق الداخلى للأداة.

(٦) المعالجة الإحصائية :

تم الإعتماد على برنامج (SPSS) فى إجراء المعالجات الإحصائية فى العلوم الإنسانية، واقتضت الدراسة معالجة البيانات إستخدام الأساليب الإحصائية الآتية :

- **الإحصاء الوصفى** : ويتمثل فى حساب التكـرارات والنسـب المئويـة للاسـتجابة والأوزان النسبية الدالة على كل عبارة من عبارات الإستبانة وتحويلها إلى الدرجات المقابلة بإستخدام برنامج (Excel)، وقد افترض الباحث الدرجات المقابلة لكل بديل من البدائل كما يلى : (موافق = ٣/ إلى حد ما= ٢/ غير موافق =١).
- **الإحصاء الإستدلالى** : ويتمثل فى معادلة مربع كاى (كا^{٢}) لإيجاد الفروق بـين آراء أفراد العينة على عبارات كل محور من محاور الإستبانة، وذلك من خلال المعادلة :

كا^{٢} = مجـــــــــــــ (التكرار التجريبى – التكرار النظرى)^{٢}/التكرار النظرى

- تم حساب الوزن النسبى لكل عبارة لتحديد مستوى أهميتها بالنسـبة للمحـور الـذى تنتمى إليه، وذلك عن طريق العلاقة التالية :

الوزن النسبى للعبارات = (ك$_{١}$×٣+ك$_{٢}$×٢+ك$_{٣}$×١) / ن×٣

- ✓ إختبار T–test للكشف عن الفروق بين استجابات مجموعتين مستقلتين.
- ✓ تحليل التباين الأحادى One Way ANOVA للكشف عن الفـروق ودلالتهـا الإحصائية بين المبحوثين وذلك وفقًا لمتغير معين (يسمى متغير التجزئة) وبشرط أن يكون عدد المجموعات أكثر من مجموعتين وفـى هـذه الدراسـة سـتكون المجموعات هى (الوظيفة ، المحافظة، سنوات الخبرة) .
- ✓ طريقة الفرق المعنوى الأصغر LSD TEST ويستخدم فقط فى حالـة وجـود فروق دالة إحصائيًا باستخدام One Way ANOVA، وهو إختبار يستخدم فـى حالة افتراض تساوى التباين بين الفئات، حيث أنه يفيد فى إختبار معنوية الفروق بين كل متوسطى الفئات، وتحديد إتجاه هذه الفروق لصالح أية مجموعة منها.

جدول (٣) واقع التمويل بمدارس التربية الخاصة

م	العبارات	الاستجابة						المتوسط	الإنحراف المعيارى	اتجاه البند	كا٢	مستوى الدلالة	النسبة المئوية الوزنية	الترتيب
		موافق		إلى حد ما		غير موافق								
		ت	%	ت	%	ت	%							
١	تتبنى مدارس التربية الخاصة سياسة عامه للحد من مظاهر الهدر فى استخدام الموارد المالي	99	31.7	100	32.1	113	36.2	1.96	0.82	الي حد ما	1.17	غير دالة	65.17	11
٢	لمدارس التربية الخاصة حرية التخصيص ولانفاق وفقا للحاجه فى اطار الميزانية الاجمالية الممنوحة من الدولة.	100	32.1	93	29.8	119	38.1	1.94	0.84	الي حد ما	3.48	غير دالة	64.64	12
٣	لمدارس التربية الخاصة حرية تحويل الرصيد غير المنفق واستيعاب اى زيادة فى الانفاق من الاموال المقبلة فى اطار الحدود المفروضة.	88	28.2	92	29.5	132	42.3	1.86	0.83	الي حد ما	11.38	دالة	61.97	14
٤	قلة مساهمة الوزارات والشركات والمؤسسات والبنوك فى تمويل التعليم بمدارس التربية الخاصة.	113	36.2	102	32.7	97	31.1	2.05	0.82	الي حد ما	1.29	غير دالة	68.38	3
٥	قلة استثمار املاك مدارس التربية الخاصة المادية والمالية للحصول على موارد مالية اضافية.	117	37.5	93	29.8	102	32.7	2.05	0.84	الي حد ما	2.83	غير دالة	68.27	4
٦	قلة تطبيق اليات مناسبة للرقابة والمحاسبة على الموارد المتاحة بمدارس التربية الخاصة.	99	31.7	121	38.8	92	29.5	2.02	0.78	الي حد ما	4.40	غير دالة	67.41	6
٧	قلة المخصصات المالية لمدارس التربية الخاصة.	109	34.9	94	30.1	109	34.9	2.00	0.84	الي حد ما	1.44	غير دالة	66.67	10
٨	ضعف توفر القيادات المالية الكفء بمدارس التربية الخاصة.	112	35.9	105	33.7	95	30.4	2.05	0.81	الي حد ما	1.40	غير دالة	68.48	2

م	العبارات	الاستجابة						الإنحراف المعيارى	المتوسط	اتجاه البند	كا٢	مستوى الدلالة	النسبة المئوية الوزنية	الترتيب
		موافق		إلى حد ما		غير موافق								
		ت	%	ت	%	ت	%							
١٠	ضعف زيادة حجم التمويل الحكومى المقدم للتربية الخاصة من الموازنة.	113	36.2	100	32.1	99	31.7	0.82	2.04	الى حد ما	1.17	غير دالة	68.16	5
١١	تتمكن مدارس التربية الخاصة من توفير احتياجاتها المادية والمالية من خلال مصادر اخرى غير التمويل الحكومى.	81	26.0	107	34.3	124	39.7	0.80	1.86	الى حد ما	9.02	دالة	62.07	13
١٢	قلة المخصصات المالية للبنية التحتية (اجهزة وشبكات) بمدارس التربية الخاصة.	105	33.7	104	33.3	103	33.0	0.82	2.01	الى حد ما	0.02	غير دالة	66.88	8
١٣	تطوير الميزانيات السنوية من خلال اطار يحدد مصادر الدخل بعيدة المدى وتقدير الانفاق المستقبلى المبنى على الاتجاه الحالى.	100	32.1	115	36.9	97	31.1	0.79	2.01	الى حد ما	1.79	غير دالة	66.99	7
١٤	ضعف تنمية الموارد المالية من الاصول المادية غير المستغلة فى مدارس التربية الخاصة.	118	37.8	95	30.4	99	31.7	0.83	2.06	الى حد ما	2.90	غير دالة	68.70	1
	المتوسط	٢				النسبة المئوية الوزنية		٦٦.٥		درجة التحقق			متوسطة	

يتضح من الجدول السابق ما يلى : جاءت قيم (كا٢) لجميع العبارات غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥) – بإستثناء العبارت رقم (٣)،(١١) – مما يعنى عدم وجود فروق حقيقية بين إستجابات أفراد العينة حول معظم العبارات المتضمنة بهذا البعد، كما تؤكد النتائج تشتت التكرارات حول بدائل الإختيار الثلاثة (موافق، إلى حد ما، غير موافق).

وقد تم تقسيم استجابات أفراد العينة حول هذا النمط إلى ثلاث مراتب كما يلى :

- لم تحصل أي عبارة على نسبة مئوية وزنية مرتفعة.
- حصلت جميع العبارات على نسبة مئوية وزنية متوسطة ودرجة تحقق متوسطة.
- لم تحصل أى عبارة على نسبة مئوية وزنية ضعيفة.

وفيما يلي عرض مفصل لنتائج هذا البعد :

- جاءت العبارة (١٤) ومضمونها " **ضعف تنمية الموارد المالية من الأصول المادية غير المستغلة فى مدارس التربية الخاصة**" فى الترتيب (١) بمتوسط قدره (٢.٠٦) وانحراف معياري(٠.٨٣)، ونسبة مئوية وزنية قدرها(٦٨.٧) وهى أعلى نسبة وزنية بين عبارات هذا البعد.
- جاءت العبارة (٨) ومضمونها " **ضعف توفر القيادات المالية الكفء بمدارس التربية الخاصة** " فى الترتيب (٢) بمتوسط قدره (٢.٠٥) وانحراف معياري (٠.٨١)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٨.٤٨) وهى نسبة متوسطة.
- جاءت العبارة (٤) ومضمونها " **قلة مساهمة الوزارات والشركات والمؤسسات والبنوك فى تمويل التعليم بمدارس التربية الخاصة** " فى الترتيب (٣) بمتوسط قدره (٢.٠٥) وانحراف معياري (٠.٨٢)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٨.٣٨) وهى نسبة متوسطة .
- جاءت العبارة (٥) ومضمونها " **قلة استثمار املاك مدارس التربية الخاصة المادية والمالية للحصول على موارد مالية اضافية** " فى الترتيب (٤) بمتوسط قدره (٢.٠٥) وانحراف معياري (٠.٨٤)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٨.٢٧) وهى نسبة متوسطة .
- جاءت العبارة (١٠) ومضمونها " **ضعف زيادة حجم التمويل الحكومى المقدم للتربية الخاصة من الموازنة** " فى الترتيب (٥) بمتوسط قدره (٢.٠٤) وانحراف معياري (٠.٨٢)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٨.١٦) وهى نسبة متوسطة .
- جاءت العبارة (٦) ومضمونها " **قلة تطبيق اليات مناسبة للرقابة والمحاسبة على الموارد المتاحة بمدارس التربية الخاصة** " فى الترتيب (٦) بمتوسط قدره (٢.٠٢) وانحراف معياري (٠.٧٨)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٧.٤١) وهى نسبة متوسطة .
- جاءت العبارة (١٣) ومضمونها " **تطوير الميزانيات السنوية من خلال اطار يحدد مصادر الدخل بعيدة المدى وتقدير الانفاق المستقبلى المبنى على الاتجاه الحالى** " فى الترتيب

(٧) بمتوسط قدره (٢.٠١) وانحراف معياري (٠.٧٩)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٦.٩٩) وهى نسبة متوسطة .

- جاءت العبارة (١٢) ومضمونها " **قلة المخصصات المالية للبنية التحتية (اجهزة وشبكات) بمدارس التربية الخاصة** "فى الترتيب(٨) بمتوسط قدره (٢.٠١) وانحراف معياري (٠.٨٢)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٦.٨٨) وهى نسبة متوسطة
- جاءت العبارة (٩) ومضمونها " **قلة رغبة بعض القيادات المالية فى التجديد والإبداع فى استخدام الموارد المالية** " فى الترتيب (٩) بمتوسط قدره (٢) وانحراف معياري (٠.٨١)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٦.٧٧) وهى نسبة متوسطة .
- جاءت العبارة (٧) ومضمونها " **قلة المخصصات المالية لمدارس التربية الخاصة** " فى الترتيب (١٠) بمتوسط قدره (٢) وانحراف معياري (٠.٨٤)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٦.٦٧) وهى نسبة متوسطة .
- جاءت العبارة (١) ومضمونها " **تتبنى مدارس التربية الخاصة سياسة عامه للحد من مظاهر الهدر فى استخدام الموارد المالي** " فى الترتيب (١١) بمتوسط قدره (١.٩٦) وانحراف معياري (٠.٨٢)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٥.١٧) وهى نسبة متوسطة .
- جاءت العبارة (٢) ومضمونها " **تتبنى مدارس التربية الخاصة سياسة عامه للحد من مظاهر الهدر فى استخدام الموارد المالي**" فى الترتيب (١٢) بمتوسط قدره (١.٩٤) وانحراف معياري(٠.٨٤)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٤.٦٤) وهى نسبة متوسطة .
- جاءت العبارة (١١) ومضمونها" تتمكن مدارس التربية الخاصة من توفير **احتياجاتها المادية والمالية من خلال مصادر اخرى غير التمويل الحكومى** " فى الترتيب (١٣) بمتوسط قدره (١.٨٦) وانحراف معياري (٠.٨٠)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٢.٠٧) وهى نسبة متوسطة .

- جاءت العبارة (٣) ومضمونها " **لمدارس التربية الخاصة حرية تحويل الرصيد غير المنفق واستيعاب** أى **زيادة فى الإنفاق من الأموال المقبلة فى اطار الحدود المفروضة** "

فى الترتيب (١٤) والأخير بأقل نسبة مئوية وزنية قدرها (٦١,٩٧)، ومتوسط قدره (١.٨٦) وانحراف معياري (٠.٨٣).

وبشكل عا م بلغ متوسط استجابات أفراد العينة لعبارات هذا البعد (٢) والنسبة المئوية الوزنية (٦٦.٥) بدرجة تحقق (متوسطة)، **وقد تعزى تلك النتيجة إلى**

- ✓ وجود ضعف فى استقلالية المدرسة مما أدى إلى عدم تمكنها من إستقلال والإستفادة من مواردها المادية مع وجود ضعف فى توفر الكفاءات المالية المتخصصة وقلة الرقابة والمحاسبة.
- ✓ إتفاق العينة لعدم الأهمية للمشاركة المجتمعية لإنها غير فعالة.
- ✓ العجز الكبير فى التمويل الحكومى لمدارس التربية الخاصة حيث تكلفة التلميذ المعاق تعادل تكلفة أربعة من التلاميذ العاديين.أن البعض ثقافته الخوف من التجديد والتغيير خوفًا من المساءلة خاصتًا مع ضعف العائد المادى والحوافز التى يمكن أن تشجعهم وتجعلهم يقبلون على التغيير.٢/٢ النتائج المتعلقة بالمحور الفرعى **ب- البدائل التمويلية لمدارس التربية الخاصة :**

جدول (٥) البدائل التمويلية لمدارس التربية الخاصة

م	العبارات	الاستجابة						الإنحراف المعيارى	المتوسط	اتجاه البند	كا٢	مستوى الدلالة	النسبة المئوية الوزنية	الترتيب
		موافق		إلى حد ما		غير موافق								
		ت	%	ت	%	ت	%							
١	تفعيل المشاركة الفعلية لرجال المال والاعمال لمساعدة المعاق بمدارس التربية الخاصة.	132	42.3	91	29.2	89	28.5	0.83	2.14	الي حد ما	11.33	دالة	71.26	1
٢	تسعى مدارس التربية الخاصة الى توفير مصادر تمويل متنوعة .	102	32.7	115	36.9	95	30.4	0.79	2.02	الي حد ما	1.98	غير دالة	67.41	2
٣	تسعى مدارس التربية الخاصة لرفع اعتمادها لحصولها على منح وتبرعات لتطوير ادائها باستمرار.	101	32.4	116	37.2	95	30.4	0.79	2.02	الي حد ما	2.25	غير دالة	67.31	3
٤	يتم تحويل بعض الوحدات التدريبية بمدارس التربية الخاصةالى وحدات انتاجية.	109	34.9	95	30.4	108	34.6	0.83	2.00	الي حد ما	1.17	غير دالة	66.77	5
٥	تبنى مبدا الوقف كمصدر لتمويل مدارس التربية الخاصة.	120	38.5	71	22.8	121	38.8	0.88	2.00	الي حد ما	15.71	دالة	66.56	7
٦	تسعي مدارس التربية الخاصة لتوفيرالموالا احتياطية لمقابلة الامور الطارئة والعاجلة.	118	37.8	80	25.6	114	36.5	0.86	2.01	الي حد ما	8.38	دالة	67.09	4
٧	تسعى مدارس التربية الخاصة لعمل موقع لها على شبكات التواصل الاجتماعى	110	35.3	91	29.2	111	35.6	0.84	2.00	الي حد ما	2.44	غير دالة	66.56	6
	المتوسط	٢٠٠٢				النسبة المئوية الوزنية		٦٧.٦		درجة التحقق		متوسطة		

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

جاءت قيم (كا٢) لجميع العبارات غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠,٠٥) – بإستثناء العبارت رقم (١)،(٥)،(٦) – مما يعنى عدم وجود فروق حقيقية بين إستجابات أفراد العينة حول معظم العبارات المتضمنة بهذا البعد، كما تؤكد النتائج تشتت التكرارات حول بدائل الإختيار الثلاثة (موافق، إلى حد ما، غير موافق).

وقد تم تقسيم إستجابات أفراد العينة حول هذا النمط إلى ثلاث مراتب كما يلى :

- لم تحصل أي عبارة على نسبة مئوية وزنية مرتفعة.
- حصلت جميع العبارات على نسبة مئوية وزنية متوسطة ودرجة تحقق متوسطة.
- لم تحصل أى عبارة على نسبة مئوية وزنية ضعيفة.

وفيما يلي عرض مفصل لنتائج هذا البعد :

- جاءت العبارة (١) ومضمونها " **تفعيل المشاركة الفعلية لرجال المال والاعمال لمساعدة المعاق بمدارس التربية الخاصة** " فى الترتيب (١) بمتوسط قدره (٢.١٤) وانحراف معياري (٠.٨٣)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٧١.٢٦) وهى أعلى نسبة وزنية بين عبارات هذا البعد.
- جاءت العبارة (٢) ومضمونها " **تسعى مدارس التربية الخاصة الى توفير مصادر تمويل متنوعة** " فى الترتيب (٢) بمتوسط قدره (٢.٠٢) وانحراف معياري (٠.٧٩)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٧.٤١) وهى نسبة متوسطة .
- جاءت العبارة (٣) ومضمونها " **تسعى مدارس التربية الخاصة لرفع إعتمادها لحصولها على منح وتبرعات لتطوير ادائها بإستمرار** " فى الترتيب (٣) بمتوسط قدره (٢.٠٢) وانحراف معياري (٠.٧٩)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٧.٣١) وهى نسبة متوسطة .
- جاءت العبارة (٦) ومضمونها " **تسعي مدارس التربية الخاصة لتوفير أموالا إحتياطية لمقابلة الأمور الطارئة والعاجلة** " فى الترتيب (٤) بمتوسط قدره (٢.٠١) وانحراف معياري (٠.٨٦)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٧.٠٩) وهى نسبة متوسطة
- جاءت العبارة (٤) ومضمونها " **يتم تحويل بعض الوحدات التدريبية بمدارس التربية الخاصة إلى وحدات إنتاجية** " فى الترتيب (٥) بمتوسط قدره (٢) وانحراف معياري (٠.٨٣)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٦.٧٧) وهى نسبة متوسطة .
- جاءت العبارة (٧) ومضمونها " تسعى مدارس التربية الخاصة لعمل موقع لها على شبكات التواصل الإجتماعى " فى الترتيب (٦) بمتوسط قدره (٢) وانحراف معياري (٠.٨٤)، ونسبة مئوية وزنية قدرها (٦٦.٥٦) وهى نسبة متوسطة .

- جاءت العبارة (٥) ومضمونها " **تبنى مبدا الوقف كمصدر لتمويل مدارس التربية الخاصة** " فى الترتيب (٧) والأخير بأقل نسبة مئوية وزنية بين عبارات هذا البعد قدرها (٦٦.٥٦)، ومتوسط قدره (٢) وانحراف معياري (٠.٨٨).
- وبشكل **عام بلغ متوسط استجابات أفراد العينة لعبارات هذا البعد** (٢) والنسبة المئوية الوزنية (٦٦.٥) بدرجة تحقق (متوسطة)، **وقد تعزى تلك النتيجة إلى**

✓ عدم الأهمية لهذه البدائل التمويلية وذلك لأن هذه البدائل وإن كانت مفيده أحياناً إلا أنها بدائل مؤقتة وغير دائمة وغير فعالة وترتبط غالبًا بقيود وشروط معينة تحد من حرية الإ ستفادة مع عدم تفعيل الوحدات التدريبية إلى وحدات إنتاجية.

نتائج ومقترحات البحث:

بعد استعراض واقع الموارد المالية بمدارس التربية الخاصة ومتطلبات تنميتها فى مصر يستوجب الأمر اقتراح تصور لتنمية الموارد المالية بمدارس التربية الخاصة فى مصر.

تصور مقترح لتعظيم الخدمات المقدمة من خلال واقع التمويل بمدارس التربية الخاصة وطرق تنميته :

على الرغم أن تمويل مدارس وفصول التربية الخاصة ضمن ميزانية المدارس العادية قد يكون له مضمون إيجابى لكونه يزيل التفرقة والشعور با لنقص أو القصور لهذه الفئات ولكنه فى حقيقته لا يؤدى فى غالبيةالأحوال إلا إلى التقصير فى تلبية متطلبات هذا النوع من التعليم **لذلك يقترح الأتى من خلال:**

أولاً : تفعيل دور التمويل الحكومى لمدارس التربية الخاصة فى مصر:

ويتم ذلك من خلال الأجرات الآ تية:

١- تخصيص إعتمادات مالية خاصة لمدارس وفصول ومدارس التربية الخاصة فى صورة ميزانية كاملة لكل مديرية متضمنة كل الأبواب على أن تتزايد كل عام بنسبة كبيرة لمقابلة التوسع فى هذا النوع من التعليم .

٢- استخدام مصادر جديدة لتمويل هذا النوع من التعليم مثل تخصيص نسبة من صافى أرباح شركات قطاع الأعمال العام سنويا وكذلك تخصيص نسبة سنويا من صافى أرباح البنوك والجمارك وشركات التبغ

٣- إعادة النظر فى ترتيب سلم أولويات الإ نفاق العام حتى يأتى التعليم والصحة فى أولوياتها ترفع بنصيب التعليم والصحة من الدخل القومى على نحو يحقق الأهداف المنشودة على المدى القريب.

٤- تكليف موظف خاص بتنمية الموارد المالية بكل مديرية من المديريات التعليمية.

٥- عمل موقع الكترونى خاص بمدارس التربية الخاصة يتم تنشيطه بما يحقق أهداف التربية الخاصة بتنمية الموارد المالية (تفعيل خدمة التبرع الكترونيا).

٦- الأ عتماد على الضرائب بو صفها مصدرا مهما من مصادر تمويل التعليم.

٧- تحقيق التمويل الذاتى للمدارس من خلال تشجيع تجربة المدارس المنتجة وخصخصة خد مات الدعم وإ تاحة الفرصة للجهود الذا تية والعمل على تنظيمها وتحديد أ وجه الإ نفاق فى هذه الجهود.

ثانياً : تفعيل دور المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص.

ويتم ذلك من خلال تبنى الإجراءات الآتية:

- تفعيل وسائل التواصل الإجتماعى.
- تبى مبدأ الوقف الإ سلامى .
- تفعيل فكرة التبرع عن طريق الرسائل.
- وضع فكرة مبسطة عن مدارس التربية الخاصة وتسو يقها عبر وسائل التواصل الإجتماعى.
- عمل أفلا م قصيرة للتعريف بمدارس التربية الخاصة يتم نشرها عبر موقع التربية الخاصة الإلكترونى YouTube.
- تفعيل دور الشخصيات العامة والمؤثرة فى المجتمع للحث على التبرع وتبنى مدارس التربية الخاصة.

ثالثاً :تحسين السياسات الخاصة بتمويل التعليم بمدارس التربية الخاصة والأنفاق عليه وزيادة مصادره:

- تأ جير بعض الأ ماكن المتاحة بالمدرسة مثل فناء وجراج المدرسة لبعض الأنشطة مثل دار منا سبا ت وغيرها وإستغلال بعض المناطق الخارجة من أسوار المدرسة وتأجيرها فى بعض الأنشطة ذات الصلة بالمدرسة مثل المكتبات وتصوير المستندات وغيرها من الانشطة الخدمية والتجارية التى لا

تتعارض مع النشاط التربوى وتضمن أداء المؤسسة التعليمية الحكومية لرسالتها على أكمل وجه.

- ترشيد توزيع المدرسين بين المدارس تلافياً لوجود زيادة فى بعض المدارس وعجز فى البعض الآخر.
- تفويض المدارس بالسلطة المناسبة لإتخاذ القرارات المالية التى تمس العملية التعليمية فى ضوء الإمكانيات المتاحة.
- تخصيص نسبة من حصيلة الرسوم الجمركية للإ نفاق على التعليم .
- ضرورة تخصيص نسبة من حصيلة الرسوم المالية التى تفرض على بعض الخدمات مثل البريد والنقل والمواصلات وعقود الإيجار وشراء الأراضى والمساكن وغيرها لتو فير مصادر إضافية لتمويل التعليم.
- تخصيص نسبة من حصيلة الرسوم المالية المفروضة على النوادى والأنشطة الرياضية وتعاقدات اللاعبين وكذلك الأ نشطة السياحية ووسائل الترفيه وغيرها من المجالات الأخرى.
- طرح سندات أو أذون خزانة بمسمى " تمويل التعليم" وذلك بأ سعار فائدة متميزة ولآ جال طويلة .
- تطبيق المحاسبية بمدارس التربية الخاصة بما يعطى مدير المدرسة سلطة اكثر حرية فى التعاملات المالية.
- تبنى صندوق تمويل التعليم كآ لية لتلقى المسا عدات المالية كما تطرح نماذج جديدة للتبرع من رموز المجتمع والطبقة الوسطى والميسرة التى استفاد ت من مجا نية التعليم.
- إعداد وتدريب المعلم وتوفير مصادر متعددة للتمويل الكافى وكذلك إعداد الكوادر الإدارية المؤهلة جيدا للعمل فى هذا المجا ل.
- تعظيم الإستفادة من المنح والقروض والهبات الممنوحة للتعليم بمدارس التربية الخاصة .

قائمة المراجع :

أولا : المراجع العربية:

وزارة المالية : منشور إعداد الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٩

وزارة التربية والتعليم: **الإدارة العامة للتدريب الفني والإداري موازنة الوزراء وبنودها نسخة**، القاهرة، ٢٠١٦م، ص٧٥.

وزارة التربية والتعليم: **الإدارة العامة للتدريب الفني والإداري موازنة الوزراء وبنودها نسخة**، القاهرة، ٢٠١٦م، ص٧٥.

وزارة التربية والتعليم الادارة العامة للنظم والمعلومات ودعم اتخاذ القرار (أعداد المدارس والفصول والتلاميذ والعاملين بمدارس التربية الخاصة طبقاً للاحصاء الاستقرارى للفترة من ٢ ٣٨-رفعت عزوز ، طارق عبد الرؤوف عامر: اقتصاديات وتمويل التعليم مفهومه أسسه أهميته ، الطبعه رقم ١ مؤسسة طيبه للنشر والتوزيع ٢٠٠٩

منظمةالأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) المكتب الأقليمى التعليمى لمنطقة اسيا والمحيط الهادى دليل التخطيط اللأمركزى للتعليم ٢٠٠٦

طلعت حسيني إسماعيل : تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد (٩٥) ، الجزء (٢) ، أبريل ٢٠١٧ ، ص ١-١٢.

طارق مصطفى محمد: استراتيجية مقترحةلمواجهةمشكلات تمويل التعليم ما قبلالجامعى فى مصرفى ضوء التجارب المعاصرة , رسالة دكتوراة , كلية التربية , جامعة الفيوم ٢٠١٥.

أمير محمد محمد على :مشاركة القطاع العام والخاص فى تقديم الخدمات التعليمية فى المرحلة قبل الجامعية بالتطبيق على الحالة المصرية , رسالة ماجستير, كلية الأقتصاد والعلوم السياسية, جامعةالقاهرة ٢٠١١ .

رفعت عزوز , طارق عبد الرؤوف عامر : اقتصاديات وتمويل التعليم(مفهومه و أهميته ,أسسه) الطبعه رقم ١ ,مؤسسة طيبه للنشر والتوزيع ٢٠٠٩.

عزت قناوى : أساسيات في المالية العامة ,دار العلم ,الفيوم ٢٠٠٩.

عبد العزيز سيد محمد: **ميزانية البرامج والأداء، مكتبة الأنجلو المصرية**، القاهرة، ص٣.

خلف محمد البحيرى:تمويل التربية الخاصةفى مصر ك الصعوبات والمصادر الجديدة من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثالث وقضايا ومشكلات ذوى الاحتياجات الخاصة فى التعليم قبل الجامعى (رؤية مستقبلية) المنعقد بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية,فى الفترة من١٢-١٤ يناير٢٠٠٢م,القاهرة ,المركز القومى للبحوث والتنمية,٢٠٠٢م ص ص ١٧٨-١٧٩.

احمد إسماعيل حجي: **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوية التعليم**، الأسرة، والإعلام، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، الطبعة الأولي، ١٦٢٢ه/ ٢٠٠٢م، ص ٤٦ -٤٨.

أمل معوض الهجرسي، **تربية الأطفال المعاقين عقليًا**، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م، ص٢٧٩.

ثانيا : المراجع الاجنبية :

The PEW Charitable Trusts, Research & Analysis Federal and State Funding of Higher Education " A Changing Landscape Fiscal Federalism Initiative ,June 2015, www.pewtrusts.com, Access Date : 20/2/2017."

Thomas R. Wolanin : Financing Higher Education in The United States " An Overview " , International Higher Education , The Boston College Center for International Higher Education, No.(19),https://ejournals.bc.edu,AccessDate: 15/2/2017.

Overton, T. (2009). Assessing learners with special needs: An applied approach. (6thed). Columbus: Pearson .

Awad, A. (2009). Learning difficulties. Amman, Jordan: Al Rawaq..

World Health Organization. (2005). Glossary of terms for special education. Retrieved March 10, 2009, from: http://www.who.int/en.

Cohen, L.G., & Spenciner, L.J. (2007). Assessment of children & youth with special needs. Boston: Pearson.

Federal Law No. 29/2006 on the Rights of Persons with Special Needs (2006). United Arab Emirates..

Al-Khateeb, J. (2004). Education of students with special needs in regular school Amman, Jordan: Dar Wael for Publication..

Atkinson, M., & Hornby, G. (2002). Mental health handbook for schools London:Routledge/Falmer..

General Secretariat of Special Education, Ministry of Education. (2001). Governing rules for the institutions and special education programs. Riyadh: Saudi Arabia.

Council of Ministers of Labour and Social Affairs in the GCC (2001). Common manual for the terms of disability, special education and rehabilitation. Manama, Bahrain: The Council of Ministers of Labour and Social Affairs ..